



المحترمين

السادة/ منتسبي غرفة نجران

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إشارة إلى خطاب اتحاد الغرف السعودية رقم (٤٤١٠٠٢٥٩) ب تاريخ (٤٤١٠/١/٢٤) والذى يشير إلى أن الاتحاد تلقى بريد الكترونى من وزارة التجارة بتاريخ (٤٤١٠/١/٢٠) "مرفق" المبى على الأمر السامي الكريم رقم (٣٣٠٢) وتاريخ (٤٤٤٠/١/١٣) والمشار فيه إلى محضر مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم (٢٣٠٣٥) بتاريخ (٤٤٣١/١٢/١٩) المتضمن أن المجلس اطلع على المعاملة المتعلقة بضوابط نشر الفتاوى، والمشتملة على كتاب معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم (١٩٧٣) في تاريخ (٤٤٣٠/٤/٦) المرفق به المحضر رقم (١٥٦) وتاريخ (٤٤٣٠/٤/٦) والمتضمن التوصية بما يلى:

أولاً : قيام جميع الجهات العامة بالتقيد بما قبضت به المادة (التاسعة والثلاثون) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/١٤٢٧) في تاريخ (٢٧/٨/١٤١٢) ونظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) بتاريخ (٢١/٩/١٤٢١) وتعديلاته، ولوائحه التنفيذية، والتاكيد عليها بألا تنشر بأى وسيلة كانت - أي مطبوعة أو بحث علمي أو فتوى أو دراسة أونحوها إلا بعد التحقق من انتباط الضوابط الآتية:

١- عدم مخالفه أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة النافذة، أو توجيهات الدولة أو سياساتها أو خططا أو مبادراتها.

٢- لا ينشر ما يدعو إلى الفتنة أو الانقسام أو ما يدعو إلى الإخلال بأمن الدولة أو نظامها العام، أو يمس بعلاقتها العامة، أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصالح الوطنية.

٣- عدم نشر ما يسى إلى كرامة الإنسان وحقوقه، أو يؤدي إلى إثارة النعرات أو المساس بالسمعة أو التجريح .
ثانياً: قيام الجهات - المشار إليها في البند (أولاً) من هذه التوصيات - ، بمراجعة ما سبق أن نشرته - بأى وسيلة كانت - وفقاً لما ورد في ذلك البند ، والتحقق من الالتزام بذلك من قبل الأجهزة والكيانات والأنشطة التي تخضع لإشرافها ورقابتها. عليه أمل من سعادتكم بعد التكرم بالاطلاع والتقييد بما ورد بالأمر السامي الكريم أعلاه .
عليه نفيدكم بذلك للعلم والإحاطة والتقييد بما ورد بالأمر السامي الكريم أعلاه .

وتقبلوا تحياتنا،،،

الأمن العام

شـ

إبراهيم بن عبدالله آل منصور



الاتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers

رقم الصادر:

٤٤١٠٥٥٩

تاريخ الصادر:

٢٠٢٤/٠٨/٢٧

اتحاد الغرف السعودية

Federation of Saudi Chambers



مشفوعات:

لا توجد مشفوعات



الموضوع: ضوابط نشر الفتاوي

سلمه الله

سعادة أمين عام الغرفة التجارية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود الإحاطة بأن الاتحاد تلقى بريد الكتروني من وزارة التجارة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٨/٢٠ (مرفق)، المبني على الأمر السامي الكريم رقم (٣٣٠٢) وتاريخ ١٤٤٤/١/١٣ هـ، والمشار فيه إلى محضر مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم (٢٣٠٣٥) بتاريخ ١٤٤٣/١٢/١٩ هـ، المتضمن أن المجلس اطلع على المعاملة المتعلقة بضوابط نشر الفتوى، والمشتملة على كتاب معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم (١٩٧٣) في تاريخ ٦/٤/١٤٤٣ هـ المرفق به المحضر رقم (١٥٦) وتاريخ ٤/٤/١٤٤٣ هـ، والمتضمن التوصية بما يلي:

أولاً: قيام جميع الجهات العامة بالتقيد بما قضت به المادة (التاسعة والثلاثون) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/١) في تاريخ ٢٧/٨/١٤١٢ هـ، ونظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢) بتاريخ ٣/٩/١٤٢١ هـ وتعديلاته، ولوائحه التنفيذية، والتأكيد عليها بـألا تنشرـ بـأي وسيلة كانتـ أي مطبوعة أو بـحـ علمـيـ أو فـتوـيـ أو درـاسـةـ أو نـحوـهاـ إـلـاـ بـعـدـ التـحـقـقـ مـنـ اـنـطـبـاقـ الضـوـابـطـ الـآـتـيـةـ:

١- عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة النافذة، أو توجيهات الدولة أو سياساتها أو خططاً أو مبادراتها.

٢- ألا ينشر ما يدعو إلى الفتنة أو الانقسام أو ما يدعو إلى الإخلال بأمن الدولة أو نظامها العام، أو يمس بعلاقتها العامة، أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصالح الوطنية.

٣- عدم نشر ما يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، أو يؤدي إلى إثارة النعرات أو المساس بالسمعة أو التجريح.

بسم الله الرحمن الرحيم



اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers



ثانياً: قيام الجهات - المشار إليها في البند (أولاً) من هذه التوصيات -، بمراجعة ما سبق أن نشرته - بأي وسيلة كانت - وفقاً لما ورد في ذلك البند، والتحقق من الالتزام بذلك من قبل الأجهزة والكيانات والأنشطة التي تخضع لإشرافها ورقابتها.
عليه آمل من سعادتكم بعد التكرم بالاطلاع والتقييد بما ورد بالأمر السامي الكريم
أعلاه.

وتفضلوا بقبول أطيب تحياتي واحترامي،

مساعد الأمين العام
لشؤون الغرف واللجان الوطنية

حمود بن محمد الربيعي

- نسخة للجان الوطنية
- نسخة لمجالس الأعمال

Kingdom of Saudi Arabia
P.O. Box 16683 Riyadh 11474
Tel +966 11 218 2222
Fax +966 11 218 2111

المملكة العربية السعودية
ص.ب. ١٦٦٨٣ الرياض ٤٣٧٤
هاتف +٩٦٦ ٢٣٣٣٨٠٨٣٣٣٦٦٦٦
فاكس +٩٦٦ ٢٣٣٣٨٠٨٣٣٣٦٦٦٦



الدستور المدنى

بيان العزف العزف

٢٢٠٢

رقم الصادر: ٢٢٠٢
تاريخ الصادر: ١٤٤٥/١٢/٢٣
الموضوع:



الملكية العربية السعودية
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
١٤٤٦

الأول للسامية

برقية



- تعميم -

صاحب السمو الملكي ولي العهد
رئيس مجلس الوزراء
نسخة لكل وزارة وحكومة محلية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أثنينا على محضر مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم ٢٣٠٣٥ في ١٤٤٣/١٢/١٩ - المحضر من أن المجلس اطلع على المعاملة المتعلقة بضوابط نشر التقارير. والمشتملة على كتاب معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ١٩٧٢ في ١٤٤٣/٤/٦ المرفق به المحضر رقم (١٥٦) في ١٤٤٣/٤/٦ من المحضر التوضيحة بما يلى: أولاً، تمام جميع الجهات العامة بالتفيد بما ثبتت به الصادرة (النائمة والثلاثين) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/١) في ١٤١٢/٨/٢٧، ونظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) في ١٤٢١/٩/٣ - وتعديلاته، ولوائح التنفيذية، والتاكيد عليها بالاشارة - بآي وسيلة كانت - أي مطبوعة أو بحث علمي أو فني أو دراسة أو نحوها إلا بعد التحقق من انتظام الضوابط الآتية: ١- عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الانتماء النازلة، أو توجيهات الدولة أو سياساتها أو خططها أو مبادراتها. ٢- لا ينشر ما يدعو إلى الفتنة أو الانقسام أو ما يدعو إلى الإخلال بأمن الدولة أو نظمها العام، أو يمس بعلاقاتها العامة، أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصالح الوطنية. ٣- عدم نشر ما يمس بالكرامة الإنسانية، أو يؤدي إلى إثارة التعرّيات أو المساس بالسمعة أو التمجيع. ثالثاً، تليم الجهات - المشار إليها في البند (أولاً) من هذه التوصيات -، بمسؤولية ما سبق أن نشره - بآي وسيلة كانت - وفقاً لما ورد في ذلك البند، والتتحقق من الالتزام

٢٢٠٢

الدعايات المراكمة

بمقدمة العزيز الحسين

٢٠٢٢

رقم الصادر: ٢٣٢-٢
تاريخ الصادر: ١٤٢٢/١٢
المرقمات:



الأمر السامي

برقية

بذلك من قبل الأجهزة والكيانات والأنشطة التي تخضع لإشرافها ورقابتها، كما أطلع المجلس على توصية لجنة الشؤون الإسلامية المتضمنة مناسبة ما انتهت إليه هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في محضرها سالف الذكر، رأي المجلس المولقة على ذلك، ولخبركم بمولقتنا على ما رأه مجلس الشؤون السياسية والأمنية بهذا الشأن،
فاكملوا ما يلزم بموجبه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

(O)



Majlis